محليات

مجلس الشعب الجديد في ٦-٦

وعندها الحكومة تصبح لتصريف الأعمال

| دمشق- سانا

أصدر السيد الرئيس بشار الأسد المرسوم رقم (١٤٦) لعام ٢٠١٦ القاضي بدعوة مجلس الشعب للدور التشريعي الثاني للانعقاد لأول مرة يوم الإثنين المصادف في ٦/٦/٢٠١٦.
وفيما يلي نص المرسوم رقم (١٤٦):
رئيس الجمهورية
بناء على أحكام الفقرة ١ من المادة ٦٤ من الدستور
يرسم ما يلي:
المادة (١)
يدعى مجلس الشعب للدور التشريعي الثاني للانعقاد لأول مرة يوم الإثنين المصادف في ٦/٦/٢٠١٦.
المادة (٢)
ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه.
دمشق في ١٧/٨/١٤٣٧هجري الموافق لـ٢٤/٥/٢٠١٦ميلادي.

رئيس الجمهورية
بشار الأسد

وكان الرئيس الأسد أصدر في ٢ أيار الجاري المرسوم رقم (١٢٧) لعام ٢٠١٦ المتضمن أسماء الفائزين بعضوية مجلس الشعب للدور التشريعي الثاني، وجرت الانتخابات التشريعية للدور التشريعي الثاني في ١٣ نيسان الماضي وسط إقبال شعبي لافت على صناديق الاقتراع بإشراف قضائي مستقل في جو من الديمقراطية والشفافية.

جديد السوريين... الزواج بالوكالة

٥٠٪ من عقود الزواج تتم عبر وكالات من أصل ٦٠ عقداً يومياً

| محمد منار حميجو

كشف القاضي الشرعي الأول محمود المعراوي عن ازدياد حالات الزواج عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة وخصوصاً عبر «السكايبي» مؤكداً أن نسبة عقود الزواج التي تتم عبر الوكالات وصلت إلى ٥٠ بالمئة من مجمل العقود التي تعقد في المحكمة الشرعية وبعدد يومي بلغ نحو ٦٠ عقداً.
وفي تصريح خاص لـ«الوطن» رأى المعراوي أن ازدياد نسبة الزواج عبر «السكايبي» يعود إلى هجرة الشباب بشكل كبير خلال سنوات الأزمة مشيراً إلى أن هناك العديد من الصعوبات التي يواجهها في تثبيت عقود الزواج أو عقدها في المحكمة بسبب أنه بحاجة إلى إرسال وكالة لمن يوكله لعقد الزواج.
وقال المعراوي إن عقد الزواج في المحكمة لا يجوز أن يتم عبر «السكايبي» ولابد أن يكون الزوج أو وكيله موجوداً أثناء انعقاد العقد مضيفاً: هناك معلومات حول دراسة لإيجاد حلول للوكالات التي يرسلها الشباب الراغبين في الزواج وهو أن يتم دفع رسوم القنصلية في وزارة الخارجية وتصدق منها مشيراً إلى أن الموضوع حالياً برسم وزارة المالية لدراسته.
واعتبر المعراوي أنه في حال أقرت هذه الدراسة فإن معظم المشاكل التي يعانيها الشباب في تنظيم الوكالات في الخارج ستحل ولاسيما أن هناك عدداً من الدول لا يوجد فيها سفارات سورية وبالتالي فإن الراغب في عقد زواجه في المحكمة يجد صعوبة في ذلك لعدم قدرته على تنظيم الوكالة التي تخول وكيله أن ينوب عنه في عقد زواجه.
وكشف المعراوي عن أن أحياناً يتم الزواج العرفي ويكون هناك أولاد ولم يثبت الزواج نتيجة عدم قدرة الزوج على تثبيته بالمحكمة نتيجة العديد من الصعوبات التي تواجهه وهذا ما يهدد في ضياع الأنساب نتيجة كثرة حالات الزواج العرفي وعدم قدرة الأزواج على تثبيته في المحكمة.
ولفت المعراوي إلى أن الزواج الذي يتم عبر السكايبي في المجلس الواحد وبحضور شاهدين مدركين وأب الزوجة يعتبر صحيحاً باعتبار أن الفقهاء أجازوا الزواج عبر المراسلة وهو أن يرسل الراغب في الزواج إلى الفتاة أو والدها ثم تقرأ الرسالة مباشرة وتجيب أو يجيب والدها مباشرة أنه قبل الزواج.
وأضاف المعراوي: إن من شروط عقد الزواج اتحاد المجلس وإن المراسلة تعتبر استثناء لتسهيل أموره، مشيراً إلى أنه في حال كان الزواج عبر المراسلة صحيحاً فالأولى أن يكون صحيحاً إذا تم عبر وسائل التواصل الاجتماعي ولا سيما أنه يتم صوت وصورة.
وشدد المعراوي على ضرورة الإسراع في تثبيت عقد الزواج في المحكمة باعتبار أن الزواج العرفي له سلبياته رغم أنه عقد صحيح وأهمها ضياع الأنساب ولا سيما أن المتزوجين الذين لم يثبتوا عقد الزواج وأنجبوا أولاداً وارتدادوا الطلاق فإنهم بحاجة أولاً إلى إثبات نسب الأولاد قبل كل شيء لأن من حقوق الطفل أن ينسب إلى أبيه.
وكانت «الوطن» شاهد عيان على إحدى حالات الزواج التي تمت عبر السكايبي وذلك بسبب أن الزوج مقيم في سلطنة عمان إلا أنه تم وضع جهاز الحاسوب أمام أب الفتاة وبحضور الشيخ وشهود ثم توجه الشيخ إلى الأب ولقنه صيغة الإيجاب وبعدها توجه إلى جهاز الحاسوب ولقن الشاب صيغة القبول

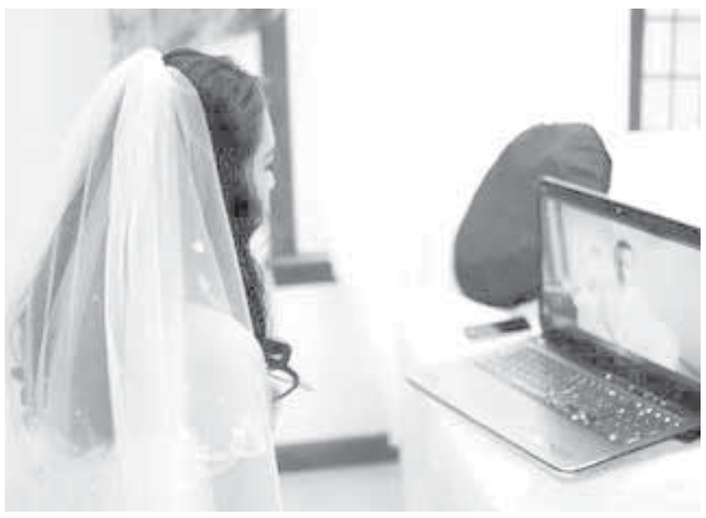

◄ **المعراوي لـ«الوطن»: انتشار حالات الزواج العرفي عبر «السكايبي» والمحكمة لا تقبل إلا بحضور الزوج أو وكيله**

◄ **دراسة لتنظيم الوكالات للمغتربين في وزارة الخارجية بدفع الرسم القنصلي فيها**

◄ **كثرة حالات الزواج العرفي دون تثبيتها بالمحكمة تسبب ضياع الأنساب**

٢٥ ألف متضرر من الإرهاب بدمشق

توزيع ١,٣ مليار ل.س على المتضررين حتى الآن

| محمود الصالح

بلغ عدد الطلبات المقدمة إلى لجنة تعويض الأضرار الناجمة عن الأعمال الإرهابية في مدينة دمشق حتى الآن ٢٤٩٠٠ طلب تتضمن الأضرار الخاصة بالمنازل والمحلات التجارية والسيارات. صرح بذلك مدير الشؤون المالية في محافظة دمشق محمد علي عوض في حديث خاص لـ« الوطن» وأكد أن اللجان المختصة بموضوع تعويضات الأضرار تقوم بأعمالها وفق برنامج وأسس محددة حيث تم حتى الآن الكشف على ٩٨١٥ طلباً من أصل الطلبات المقدمة وتم رفع جداول الأسماء بهذه الطلبات إلى لجنة الإعمار الرئيسية في وزارة الإدارة المحلية من أجل الموافقة على عمليات الصرف وتقدر تعويضات الطلبات التي تم الكشف عليها بحدود ٢,٣٧٠ مليار ليرة سورية. وحول آلية منح هذا التعويض بين عوض قائلا: يقدم المواطن طالب التعويض طلباً إلى محافظة مدينة دمشق لمنحه التعويض المطلوب عن الضرر الذي لحق به مرفقا بالثبوتيات التالية سند الملكية للعقار أو المحل أو السيارة، وفي حال لم يكن هو المالك يمكن أن تكون هناك وكالة من الكاتب بالعدل.
أما بالنسبة إلى مناطق المخالفات الواقعة على أراض خاصة مملوكة على الشيوع فيتم إرفاق بيان قيد عقاري ووكالة من الكاتب بالعدل وتصريح من المختار مع شهادة اثنين من الجوار وفاتورة ماء أو كهرباء أو إنذار مخالفة بناء من البلدية. أما بالنسبة للمخالفات الواقعة على أملاك الدولة فيتم تقديم تصريح من المختار وشهادة اثنين من الجوار وفاتورة ماء أو كهرباء. تتم إحالة الطلب إلى دائرة الخدمات المختصة (البلدية) ويتم إجراء الكشف لتوصيف الضرر الذي تعرض له العقار في حال كان العقار في مكان آمن أو تستطيع اللجنة المختصة في البلدية الوصول إلى العقار محل الضرر والكشف عليه وإذا لم تكن المنطقة آمنة أو لا تستطيع اللجنة الوصول إلى مكان العقار يتم حفظ الطلب لديها لحين تمكنها من ذلك. بعد انتهاء الكشف تتم إعادة الطلب مع استمارة الكشف الموحدة إلى لجنة التقدير التي تقوم بوضع المبالغ وفق التوصيف الذي أعطته لجنة البلدية وهناك جدول يحدد التعويض المستحق لكل نوع من الإضرار بشكل مفصل وبدقة ثم يعاد الطلب إلى اللجنة الفرعية لتقوم بوضع جداول ربعيه للطلبات التي تم الكشف عليها وتقدير أضرارها وإرساله إلى وزارة الإدارة المحلية للموافقة على الصرف بعد أن تكون اللجنة الفرعية قد دققت الوثائق اللازمة لصاحب الاستحقاق وبعد موافقة لجنة الإعمار المركزية على الصرف والنسبة المحددة وغالبا ما تكون ٥٠٪ من الإضرار في المرحلة الأولى و٥٠٪ من الإضرار في المرحلة الثانية باستثناء العسكريين الذين يتم منحهم سلفه على التعويض بنسبة ١٠٠٪ تسدد من الاستحقاق بعد إقراره بشكل أصولي، وبعد عودة الجداول من الوزارة بالموافقة على الصرف يتم التدقيق مرة ثانية في الأضابير لمعرفة النواقص لاستكمالها وفي حال كانت الاضبارة جاهزة يتم تنظيم الشيكات اللازمة للمواطنين ويتم الإعلان عنها عبر وسائل الإعلام وتسلم تلك الشيكات لصاحب الاستحقاق أصولاً.
وعن النسب التي تعطى من التعويض بين عوض: من ٣٠ ألف ليرة إلى ٢٥٠ ألف ليرة يتم إعطاء ٤٠٪ ومن ٢٥٠ ألفاً إلى ٣٠٠ ألف ليرة يتم إعطاء ١٠٠ ألف ليرة مقطوعة ومن ٣٠٠ ألف إلى ٥ ملايين تكون النسبة ٣٠٪ ومن ٥ ملايين إلى ١٠ ملايين تكون النسبة ٢٠٪ ومن ١٠ –٢٠ مليوناً ١٥٪ ومن ٢٠–٥٠ مليوناً النسبة ١٠٪ وفوق ٥٠ مليوناً ٥٪ ومهما كانت الإضرار لا يجوز أن يزيد الصافي الذي يدفع على ١٠ ملايين ليرة. أما بالنسبة إلى السيارات فتتم إحالة الطلب إلى لجنة الآليات وتوضع التقديرات والنسب المذكورة نفسها. وأكد عوض أن المبالغ المصروفة حتى الآن والمسلمة للمواطنين منذ بدء عمل اللجنة في بداية عام ٢٠١٢ حتى الآن بلغت ١,٣٥– مليار ليرة سورية استفاد منها نحو ٧٥٠٠ مواطن.
وكشف أن اللجنة بدأت أمس توزيع الشيكات للمرحلة الثانية من الجدول رقم ١٥ والمرحلة الأولى من الجدول رقم ١٦.
وعن الأشخاص الذين لا يشملهم التعويض بين عوض أنه لا يشمل السرقات والمفروشات مهما كان نوعها وكذلك لا يستفيد صاحب عقد الإيجار أو الفروغ من التعويض لأنه يذهب إلى المالك الأساسي. وأكد عوض أن اللجنة الفرعية لمنح تعويضات الأضرار على استعداد لاستقبال أي استفسار من أي مواطن والمساعدة في وصول كل صاحب حق إلى حقه.

برتوكول تعاون مع محافظة غومل البيلاروسية ومشاريع صناعية مشتركة

البرازي لـ«الوطن»: دراسة مشاريع صناعية كبرى مثل الإسمنت وتجميع سيارات ثقيلة

| حمص- نبال إبراهيم

شارك محافظ حمص طلال البرازي بالمؤتمر الاقتصادي السنوي الثالث عشر في محافظة غومل البيلاروسية خلال الزيارة التي قام بها برفقة عدد من الصناعيين ورجال الأعمال إلى جمهورية بيلاروسيا، والتي تم خلالها توقيع برتوكول تعاون بين محافظة حمص ومحافظة غومل البيلاروسية ودراسة مشاريع صناعية مشتركة كبرى في المدينة الصناعية بحسياء.
وقال محافظ حمص في تصريح خاص بـ«الوطن» عقب زيارته لجمهورية بيلاروسيا: شاركنا بالمؤتمر الاقتصادي السنوي الثالث عشر في محافظة غومل البيلاروسية الذي كان بمشاركة ٤٣ دولة منها روسيا والصين وفنلندا وكازاخستان وأوكرانيا والتشيك وسلوفاكيا، مبيناً أنه خلال الزيارة رافقه عدد من الصناعيين ورجال الأعمال السوريين.
وأشار البرازي إلى أنه وخلال الزيارة تم توقيع بروتوكول تعاون بين محافظة حمص ومحافظة غومل البيلاروسية تضمن التعاون في مواضيع إعادة الإعمار والاستفادة من التجربة البيلاروسية في هذا السياق ولاسيما ما يتعلق بالتشييد السريع.
وبيّن المحافظ أنه تم زيارة المناطق الحرة والمدينة الصناعية هناك وتقرر دراسة مشاريع صناعية مشتركة كبرى مستقبلاً في المدينة الصناعية بحسياء جنوبي مدينة حمص، موضحاً أن من أهم المشاريع التي تم دراستها مشروع صناعة الإسمنت المسلح للأبنية المسبقة الصنع ومشروع مصنع لتجميع سيارات ثقيلة.
وأضاف محافظ حمص إنه كان للوفد السوري كلمة خلال المؤتمر الاقتصادي السنوي عرض فيها عمليات الجيش العربي السوري في محاربة ومواجهة الإرهاب وتحرير مدينة تدمر وإعادة ترميم المدينة القديمة بحمص وقدم خلال الكلمة شرحاً موسعاً عن مشاريع إعادة الإعمار في المناطق المتضررة بمحافظة حمص ورؤية المحافظة لمستقبل المدينة خلال عام ٢٠٢٠.
وختم البرازي حديثه بقوله: إن الجانب البيلاروسي رحب بتقديم جميع الخبرات اللازمة في مجال تخطيط وتنظيم المدن ومن المتوقع زيارة وفد فني ورسمي لمحافظة حمص خلال شهر آب القادم من هذا العام.

البطاقة الذكية للآليات العاملة على البنزين في السويداء

تجهيز ٢٧ ألف بطاقة ذكية

| السويداء- عبير صيموعة

بهدف تحقيق العدالة في توزيع مادة البنزين على الآليات في المحافظة والحد من عمليات التصرف غير المشروع في مخصصات كل آلية وتلافي العثرات التي شابت عملية التوزيع بموجب دفاتر قسائم البنزين المعمول بها منذ نحو عام ونصف العام تقريباً جاءت خطوة تعميم البطاقة الذكية للآليات العاملة على البنزين، حيث أشار مدير التنمية الإدارية في محافظة السويداء المهندس كمال مزهر إلى أن المديرية انتهت من تدقيق قاعدة بيانات كل الآليات التي استلمت دفاتر قسائم البنزين السابقة في المحافظة والبالغ عددها أكثر من ٥٠ ألف آلية، موضحاً أنه تم التأكد من صحة بيانات نحو ٢٧ ألف آلية ضمن مشروع التحقق من بيانات الآليات المسجلة لدى مديرية نقل السويداء، حيث جرى تزويد الشركة الخاصة بمنح البطاقة الذكية بها وانتهت بدورها من طباعة ٢٧ ألف بطاقة ذكية للآليات العاملة على البنزين والتي تحمل لوحة السويداء بعد أن جرى التأكد من صحة بياناتها وذلك منذ بدء العمل بالتحقق من البيانات قبل نحو أسبوع تقريباً وحتى تاريخه.
ولفت مزهر إلى أنه تم وضع رابط إلكتروني على صفحة مديرية التنمية الإدارية في محافظة السويداء على الفسيبوك لتمكين أصحاب الآليات في المحافظة من الدخول إلى واجهة برنامج مشروع التحقق من صحة البيانات الخاصة بكل آلية من خلال إدخال رقمها فقط حيث يتم تزويد الشركة الخاصة بمنح البطاقة الذكية ببيانات كل آلية في حال كانت صحيحة ومطابقة.
مشيراً إلى أنه بإمكان صاحب أي آلية لا تظهر بياناتها ضمن مشروع التحقق من الآليات التي تحمل لوحة السويداء مراجعة مركز السابع من نيسان مع بداية الأسبوع القادم لاستكمال البيانات وتصحيحها على أن يصطحب معه ميكانيك الآلية وبطاقة التأمين والبطاقة الشخصية، فيما يطلب من صاحب الآلية التي تحمل لوحة غير محافظة السويداء مراجعة المركز نفسه خلال الفترة المذكورة مصطحباً معه الأوراق ذاتها إضافة إلى وثيقة تثبت إقامته في محافظة السويداء وذلك لاستكمال البيانات.
وأضاف مزهر إنه من المتوقع الانتهاء من عملية طباعة البطاقات الذكية لجميع الآليات العاملة على البنزين في المحافظة وتوزيعها قبل نهاية شهر حزيران القادم.
هذا وقامت المديرية وبالتنسيق مع الجهات المعنية بتنفيذ جولات ميدانية خلال الفترة الماضية على جميع محطات الوقود للتأكد من وجود البنى التحتية لمشروع البطاقة الذكية من حيث توفر شبكة الإنترنت وخطوط الاتصالات والكهرباء وتمت مخاطبة فرع مؤسسة الاتصالات بالسويداء لتأمين خدمة الإنترنت لجميع المحطات التي لا يوجد فيها هذه الخدمة.

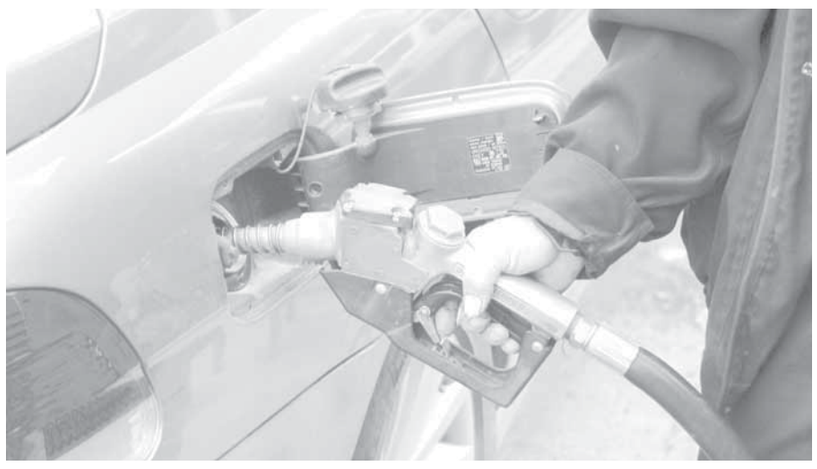

٥٥٠ مخالفة امتحانية خلال الفصل الأول في جامعة دمشق

| رجاء يونس

بعد استكمال كل التقارير الواردة من الكليات والمعاهد التقانية بخصوص المخالفات الامتحانية بجامعة دمشق خلال امتحانات الفصل الأول للعام الدراسي ٢٠١٥–٢٠١٦ وعرضها على اللجان المتخصصة في مكتب الانضباط بالجامعة تبين أن عدد المخالفات الامتحانية التي تم ضبطها بلغ نحو ٥٥٠ ضبطاً امتحانياً وهو رقم يقارب عدد المخالفات التي تم كشفها خلال امتحانات الفصل الأول من العام الدراسي الماضي ٢٠١٤–٢٠١٥ والبالغ نحو ٥٢٥ مخالفة امتحانية مقابل /٦٨٠/ في الفصل الثاني ونحو /٦٤٥/ خلال الدورة الإضافية من العام ذاته، وفي ما يخص برامج التعليم المفتوح فقد بلغ عدد المخالفات خلال امتحانات الفصل الأول نحو ١٠٠ مخالفة مقابل ٢٠٠ مخالفة في العام الماضي خلال الدورات الامتحانية الثلاث.
من جهة ثانية استكملت الجامعة جميع استعداداتها لانطلاق امتحانات الفصل الدراسي الثاني الذي سيبدأ في الخامس من حزيران القادم استثناء من التقويم الامتحاني الذي حددته وزارة التعليم العالي بـ١٥ منه نظرا لأعداد الطلاب الكبيرة في بعض الكليات ذات الطابع النظري مثل الآداب والتربية وبعض الكليات العلمية كالعلوم والاقتصاد.
وبين نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والطلاب الدكتور محمد أيمن السعدي أن الجامعة اتخذت كل الإجراءات والتدابير لانطلاق العملية الامتحانية في جميع كلياتها بدمشق وفروعها في المحافظات الجنوبية حيث تم تأمين المستلزمات والتجهيزات وتهيئة الظروف الملائمة للطلاب داخل القاعات الامتحانية وتشكيل لجان مهمتها التأكد من سير العملية الامتحانية بالشكل الصحيح والقيام بجولات دورية على الكليات والمعاهد التابعة لها بدءاً من القاعات، وانتهاء بإصدار النتائج.
وبيّنت مديرية شؤون الطلاب بالجامعة إلى أن عدد الطلاب الذين سيتقدمون إلى امتحانات الفصل الدراسي الثاني من الجامعات الأخرى يناهز عددهم نحو ٩٥٠٠ طالب من جامعات حلب والفرات وتدمر تتركز أعدادهم بشكل أكبر في كليات الهندسة الميكانيكية والكهربائية والعلوم والحقوق.
وحسب مكتب الإحصاء بجامعة دمشق بلغ إجمالي عدد طلاب جامعة دمشق خلال العام الدراسي ٢٠١٥–٢٠١٦ نحو ١٩٠ ألفاً طالب منهم نحو ١٧٠ ألفاً في المرحلة الجامعية الأولى و١٤ ألف طالب في مرحلة الدراسات العليا وبلغ عدد الطلاب المستجدين في كليات الجامعة نحو ٣٧ ألفاً بينما تجاوز عدد طلاب المعاهد التقانية ١٢ ألف طالب بينهم نحو خمسة آلاف طالب مستجد.